الأمم المتحدة

بإمكاننا إنهاء الفقر

الأهداف الإنمائية للألفية وما بعد ٢٠١٥

محظور حتى
١٩ أيلول | سبتمبر،
الساعة ٠٠ | ١٢
بتوقيت شرق
الولايات المتحدة
(بتوقيت غرينيتش - ٤)

زيادة فرص الحصول على التجارة والأدوية والتكنولوجيات تساعد المزيد من البلدان على سدّ الثغرات أمام بلوغ أهداف مكافحة الفقر: تقرير للأمم المتحدة

تباين النتائج بشأن التزامات المجتمع الدولي، ولكن الأهداف الإنمائية للألفية لا تزال تحقق النجاح

نيويورك، ١٩ أيلول/سبتمبر — أحرزت البلدان النامية مزيداً من إمكانية الوصول إلى التكنولوجيات، وإلى الأسواق لصادراتها، وإلى بعض الأدوية الأساسية وزيادة تخفيف عبء ديونها، ولكنه لا بد من أن يلتزم المجتمع الدولي من جديد بزيادة المعونة والتوصّل الى اتفاق ذي منحى إنمائي للتجارة المتعدّدة الأطراف لدفع التقدّم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك حسبما ورد في تقرير جديد صادر عن الأمين العام للأمم المتحدة بان كي - مون اليوم.

وقال السيد بان كي - مون، "لقد عملت الأهداف الإنمائية للألفية على تعبئة الجهود من أجل اتخاذ إجراءات من جانب الحكومات والمجتمع المدني والشركاء الآخرين في جميع أنحاء العالم، لتحقيق نتائج هامة". "وأينما نظرنا حول العالم، نرى أن الأهداف الإنمائية للألفية تحقق النجاح، ولكنه ليس نجاحاً كاملاً".

وتشير الإحصاءات الأخيرة للأهداف الإنمائية للألفية إلى أن حياة الملايين من الناس قد تحسّنت بعد ما بلغت البلدان الأهداف المتصلة بالحدّ من الفقر، وزيادة إمكانية الحصول على المياه الصالحة للشرب، وتحسين حياة سكان الأحياء الفقيرة وتحقيق التكافؤ بين الجنسين في المدارس الابتدائية، وأن إحراز تقدم ملحوظ في مجالات أخرى يعني أن مزيداً من الأهداف الإنمائية للألفية يمكن أن يتحقّق بحلول عام ٢٠١٥، وهو الموعد المستهدف لتحقيق الأهداف الحالية.

ويتتبع تقرير فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٣، المعنون "الشراكة العالمية من أجل التنمية: التحدّي الذي نواجهه"، تنفيذ الالتزامات المدرجة في إطار الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية — المتعلق بإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

وقال السيد بان "إن الصورة متباينة". "يمكننا أن نفعل ما هو أفضل. وأفضل وسيلة للاستعداد لعصر ما بعد عام ٢٠١٥ هي أن نثبت أنه عندما يلتزم المجتمع الدولي بإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، فإنه يعتزم تنفيذها ويقوم بتوجيه موارده حيث تمسّ الحاجة إليها".

ولتعميق الشراكة العالمية بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات الأخرى، يقدّم التقرير العديد من التوصيات، بما في ذلك وقف التهرّب من دفع الضرائب، وتعزيز معايير السلامة في التصنيع، ومعالجة الديون التي لا يمكن تحمل أعبائها وتحسين التنظيم المالي وقواعد التجارة العالمية، ومطالبة جميع الشركاء في الوقت نفسه بأن يرتقوا إلى مستوى الالتزامات التي سبق أن تعهّدوا بها لدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

لا يزال الركود العالمي يعترض تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠١٢، للعام الثاني على التوالي، وانخفضت بنسبة ٤ في المائة، إلى ١٢٥,٩ بليون دولار من ١٣٤ بليون دولار في عام ٢٠١١. وأشار التقرير إلى أن السبب الرئيسي لهذا الانخفاض في المعونة يتمثل في تدابير التقشف المالي التي اتخذتها بلدان الاتحاد الأوروبي.

وقام العديد من البلدان، بما في ذلك أعضاء الاتحاد الأوروبي، إما بزيادة المعونة في عام ٢٠١٢ أو بتحقيق الهدف الذي حدّدته الأمم المتحدة والمتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمعونة. أما البلدان التي تجاوزت نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي فهي: الدانمرك، والسويد، ولكسمبرغ، والنرويج، وهولندا. وفي عام ٢٠١٢، قامت أستراليا، وآيسلندا، وجمهورية كوريا، وسويسرا، ولكسمبرغ، والنمسا، ونيوزيلندا بزيادة ميزانياتها المتصلة بالمعونة.

وانخفضت المعونة الثنائية (المباشرة من بلد إلى آخر) المقدمة إلى أقل البلدان نمواً البالغ عددها ٤٩ بلداً بنسبة ١٢,٨ في المائة إلى نحو ٢٦ بليون دولار في عام ٢٠١٢. وانخفضت المعونة الثنائية المقدمة إلى أفريقيا – جنوب الصحراء الكبرى للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٧، مع بلوغ مجموع المساعدات ٢٦,٢ بليون دولار في عام ٢٠١٢، أيّ بانخفاض نسبته ٧,٩ في المائة. كما انخفضت المساعدات المقدمة للدول النامية غير الساحلية والدول الجُزُرية الصغيرة النامية، وكذلك المعونة المتعددة الأطراف والمعونة الإنسانية.

وفيما يتجاوز المعونة المقدمة من البلدان المانحة التقليدية، أبرز التقرير العديد من الطرق الأخرى التي تقدم فيها المساعدة الإنمائية من خلال مختلف القنوات والجهات المانحة. وبلغ مجموع المنح المقدمة من وكالات التبرعات الخاصة ٣٠,٦ بليون دولار في عام ٢٠١١، وبلغ ما قدمته الوكالات من الولايات المتحدة من هذا المبلغ ٢٣,٣ بليون دولار. وفي عام ٢٠١١، ذكرت المملكة العربية السعودية أنها قدّمت مساعدة إلى البدان الأخرى بمبلغ ٥,١ بليون دولار، وقدّمت تركيا مبلغ ١,٣ بليون دولار. أما البلدان الأخرى التي لا تبلغ عن مساهماتها ولكنها تقدّم مساهمات كبيرة، فتشمل البرازيل وجنوب أفريقيا والصين وفنزويلا والهند.

وورد في التقرير أن الاتفاقات التي تمّ التوصّل إليها خلال مؤتمر ريو + ٢٠ للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢ وخلال الاجتماعات التي عقدتها مؤخراً الأمم المتحدة ومجموعة الثمانية ومجموعة العشرين ومجموعة البنك الدولي وجهات أخرى تشير إلى الجهود التي تبذل للتوصّل إلى السبل الكفيلة بتعزيز التنمية العالمية والحدّ من الفقر من خلال الوسائل التقليدية، والأساليب والشراكات المبتكرة الجديدة.

تعزيز إمكانية الوصول إلى الأسواق يجلب المنافع

تخطت تجارة البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية الاقتصاد العالمي. ويشير التقرير إلى أن التجارة العالمية نمت في عام ٢٠١٢ بمعدل أبطأ مما كان عليه في ٢٠١١، مما يعكس تباطؤ النمو في البلدان المتقدمة النمو. وارتفعت حصة البلدان النامية من التجارة العالمية إلى ٤٤,٤ في المائة في عام ٢٠١٢، التي تمثل زيادة بنسبة ١٢ نقطة مئوية بالمقارنة مع عام ٢٠٠٢.

ويدخل معظم صادرات البلدان النامية حالياً إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو معفاة من الرسوم الجمركية. وبين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١١، زادت نسبة واردات البلدان المتقدمة النمو من البلدان النامية التي دخلت معفاة من الرسوم الجمركية بنسبة تزيد على ١٥ في المائة حيث وصلت إلى ٨٠ في المائة في عام ٢٠١١. وفي عام ٢٠١٢، ذكر التقرير أن أعضاء مجموعة العشرين أكّدوا من جديد تعهدهم بعدم فرض تدابير حمائية وأنهم بوجه عام يقاومون فرض حواجز تجارية جديدة.

وبالإضافة إلى ذلك، أشار التقرير إلى أن تدفقات التحويلات واصلت نموها بالرغم من صعوبات توظيف المهاجرين في البلدان المتقدمة النمو. وبلغت التحويلات إلى البلدان النامية ٤٠١ بليون دولار في عام ٢٠١٢، أيّ بزيادة بنسبة ٥,٣ في المائة عن عام ٢٠١١. ومن المتوقع أن تزيد التحويلات في المستقبل القريب.

وبدأت المعونة من أجل التجارة في الانخفاض، ولكن العديد من التعهدات الدولية المتصلة بالسياسات التجارية لصالح البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً يجري تنفيذها.

وذكر التقرير أن جولة الدوحة لمفاوضات التجارة العالمية بعد أكثر من عقد من الزمان، لا تزال متعثرة. ومع ذلك، فإن المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في بالي، إندونيسيا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، يمثّل فرصة للخروج من المأزق.

تقديم ضمانات لتخفيف عبء الديون عن المزيد من البلدان الفقيرة

ذكر التقرير أن الأرصدة المالية لمعظم البلدان النامية قد تحسنت، إلاّ أن وتيرة التكيّف المالي وتأثيره على النفقات الاجتماعية تتجه نحو الزيادة. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٣، وصل ٣٥ بلداً من أصل ٣٩ من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى نقطة الإنجاز التي تؤهلها للحصول على تخفيف عبء الديون بصورة مضمونة. وأشار التقرير إلى أنه في حين أن من العسير إثبات الصلة بين تخفيف عبء الديون ونفقات الحدّ من الفقر، فإن البيانات تدل على أن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تزيد من نفقات الحدّ من الفقر كلما انخفضت مدفوعات خدمة الدّيْن. وبالإضافة إلى ذلك، أشار التقرير إلى أن البيانات المجمّعة المقدمة تخفي المدى الذي تظل فيه بعض البلدان النامية مثقلة بالديون أو معرّضة لخطر الوقوع في ضائقة الديون.

الحصول على الأدوية الأساسية بأسعار معقولة

يخلص التقرير إلى أن أسعار الأدوية الأساسية في البلدان النامية لا تزال مرتفعة للغاية، ولكن لا يزال هناك بعض التقدّم في إمكانية الحصول إلى الأدوية لعلاج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بالإضافة إلى زيادة الإنتاج المحلي للأدوية الأساسية الأخرى.

ولا تزال الأدوية الأساسية غير متاحة بما فيه الكفاية في البلدان النامية، ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل والشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل. ولم تكن الأدوية الأساسية متوفرة في عام ٢٠١٢، إلا في ٥٧ في المائة من المرافق الصحية التابعة للقطاع العام و٦٥ في المائة من المرافق الصحية التابعة للقطاع الخاص. وكان متوسط الأسعار في البلدان المنخفضة الدخل والشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل، أعلى بـ ٣,٣ أضعاف من الأسعار المرجعية الدولية في مرافق القطاع العام وبـ ٥,٧ أضعاف في مرافق القطاع الخاص. ويشجع التقرير شركات الأدوية على جعل الأدوية الأساسية متوفرة بأسعار معقولة أكثر واستحداث الأدوية الجديدة التي تمسّ الحاجة إليها في معظم البلدان النامية.

الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة

ذكر التقرير أن النمو في عدد الأشخاص الذين يستخدمون الإنترنت في البلدان النامية زاد بنسبة ١٢ في المائة في عام ٢٠١٣، بالمقارنة مع ٥ في المائة في البلدان المتقدمة النمو. وكان مستخدمو الإنترنت في البلدان النامية يشكّلون نسبة ٦٥ في المائة من العدد الإجمالي للمستخدمين في جميع أنحاء العالم في عام ٢٠١٣، التي تمثل ارتفاعاً من نسبة ٤٠ في المائة في عام ٢٠٠٥.

كما زادت معدلات تغلغل استخدام الإنترنت في البلدان النامية في عام ٢٠١٣ إلى ٣١ في المائة من ٢٥ في المائة في عام ٢٠١١. وذكر التقرير أن أسعار خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبحت معقولة بدرجة أكبر، ولكن الفرق في التكاليف بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية لا يزال كبيراً.

وتشير أحدث التقديرات لعام ٢٠١٣، إلى أن عدد اشتراكات الهاتف الخلوي النقال في العالم ارتفع إلى ٦,٨ بلايين، الذي يقارب عدد سكان العالم البالغ ٧,١ بلايين. وعلى الرغم من أن النمو العالمي في اشتراكات الهاتف الخلوي النقال قد خفّ مؤخراً، فقد ذكر التقرير أن النمو قد استمر في البلدان النامية. وزاد معدّل تغلغل اشتراكات الهاتف الخلوي النقال في أقل البلدان نمواً إلى ٤٢ في المائة في عام ٢٠١١، من ٣٤ في المائة في عام ٢٠١٠.

عن فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية

تم إنشاء فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، التي تشارك في رئاستها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من قبل الأمين العام للأمم المتحدة في أيار/مايو ٢٠٠٧ لتحسين رصد الالتزامات العالمية الواردة في الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، المتعلق بإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية. وتضم فرقة العمل أكثر من ٣٠ وكالة من الوكالات التابعة للأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الدولية، ويتمثل الغرض الرئيسي منها في تتبع مسار الالتزامات الدولية الحالية بصورة منهجية وتحديد الثغرات والعقبات التي تعترض تحقيقها على الأصعدة الدولي والإقليمي والقطري في مجالات المساعدة الإنمائية الرسمية، والدخول إلى الأسواق (التجارة)، والقدرة على تحمل الديون، والوصول إلى الأدوية الأساسية، والتكنولوجيات الجديدة.

للحصول على مزيد من المعلومات والمواد الصحفية وقائمـة الاتصال بوسائط الإعلام المشتركة بين الوكالات، انظر: www.un.org/millenniumgoals

جهات الاتصال مع وسائط الإعلام

السيد واين بولت boelt@un.org، (Wynne Boelt, + 1-212-963-8264)
إدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة

السيدة ديبا باندیان dheepa.pandian@undp.org، (Dheepa Pandian, + 1-212-906-6860)
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

صادر عن إدارة شؤون الإعلام، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة،
وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي